

€ TRAINING

أفضل الممارسات في صياغة العقود

31 مارس - 11 أبريل 2025
روما (إيطاليا)



أفضل الممارسات في صياغة العقود

رمز الدورة: P305 تاريخ الإنعقاد: 31 مارس - 11 إبريل 2025 دولة الإنعقاد: روما (إيطاليا) - التكلفة: 10100 يورو

مقدمة البرنامج التدريبي:

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز فهم المشاركين للعقود الإدارية وأسس صياغتها وتطبيقها ضمن الإطار القانوني المعتمد. حيث سيتم التركيز على الجوانب المختلفة المتعلقة بإبرام العقود، تسويتها، وحل النزاعات الناشئة عنها. كما سيتم تناول تقنيات التحكيم والممارسات المثلى في إدارة العقود لضمان الامتثال وتحقيق التوازن المالي.

أهداف البرنامج التدريبي:

في نهاية البرنامج سيكون المشاركون قادرين على:

- فهم الأسس القانونية للعقود الإدارية وكيفية صياغتها بفعالية.
- تطبيق القواعد والإجراءات المتعلقة بإبرام العقود وتنفيذها في السياقات المختلفة.
- تحليل وتدقيق المطالبات العقدية والتعامل مع النزاعات القانونية المتعلقة بها.
- استخدام تقنيات التحكيم والوسائل البديلة لتسوية المنازعات العقدية.
- تعزيز مهاراتهم في إدارة العقود وضمان الامتثال والتوازن المالي للعقد.

الفئات المستهدفة:

- المحامون والمستشارون القانونيون الذين يتعاملون مع العقود الإدارية.
- موظفو الإدارات القانونية في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- مسؤولو العقود والمشتريات في القطاعين العام والخاص.
- المدبرون التنفيذيون والمسؤولون عن إدارة المشاريع الكبرى.

محاور البرنامج التدريبي:

الوحدة الأولى:

المفاهيم الأساسية للتعاقد:

- تعريف العقد وأهميته في البيئة القانونية.
- الفرق بين الاتفاق والعقد وخصائص كل منهما.
- تطور مفهوم العقد في التشريعات المختلفة.
- قانون العقد في القانون المدني والقانون العام.
- تفسير العقود في النظم القانونية المختلفة.

الوحدة الثانية:

العناصر الشكلية والموضوعية للعقد:

- العناصر الشكلية للعقد: الكتابة، التوقيع، والختم.
- أهمية تبادل الوثائق النهائية في إتمام العقد.
- الأركان الموضوعية للعقد: تكوين العقد وقاعدة الدليل الشفوي.
- الفرق بين المعيار الذاتي والمعيار الموضوعي في تفسير العقود.
- أهمية التوثيق الكتابي في حماية الأطراف المتعاقدة.

الوحدة الثالثة:

أصول الصياغة القانونية للعقود:

- معايير الصياغة الفعالة في العقود.
- دور الصائغ المتمرس في صياغة عقود واضحة ودقيقة.
- كيفية الصياغة باستخدام الصيغ الأساسية لبند الالتزامات.
- قواعد سد الثغرات القانونية في نصوص العقود.
- أهمية الوضوح والدقة في صياغة العقود.

الوحدة الرابعة:

تدقيق وتحليل المطالبات العقدية:

- تعريف المطالبات العقدية وأنواعها المختلفة.
- استراتيجية تقديم المطالبات الفعالة في العقود.
- طريقة Whole Make وطريقة Line Bottom لتحليل المطالبات.
- أسباب المطالبات الشائعة في العقود الإنشائية مثل تأخر سداد الدفعات.
- كيفية معالجة زيادة التكلفة والمطالبات المتعلقة بها.

الوحدة الخامسة:

العقود وفقاً للنظام القانوني:

- أنواع العقود وأركانها الأساسية حسب النظام القانوني.
- عقود الإدارة والقانون العام ومدى ارتباطها بالقضاء الإداري.
- تطور القضاء الإداري في قضايا العقود الإدارية.
- الشروط الغير مألوفة كمعيار للعقد الإداري.
- دور المرافق العامة في تحديد اختصاص القضاء الإداري.

الوحدة السادسة:

القواعد المتعلقة بإبرام العقود الإدارية:

- أساليب اختيار المتعاقدين مع الإدارة في العقود.
- القيود القانونية على حرية التعاقد في العقود الإدارية.
- المناقصات والمزايدات: أنواعها والقوانين المتعلقة بها.
- دور التصريح بالتعاقد في ضمان الشفافية القانونية.
- الممارسات المتعلقة بالأمر المباشر وشروطها القانونية.

الوحدة السابعة:

الالتزامات والحقوق في العقود الإدارية:

- حقوق الإدارة وحقوق المتعاقد معها.
- تسوية منازعات العقود عن طريق القضاء والوسائل البديلة.
- الحق في التقاضي والمشاكل المرتبطة به.
- أساليب تسوية النزاعات البديلة مثل التحكيم والوساطة.
- إدارة النزاعات العقدية بطرق قانونية فعالة.

الوحدة الثامنة:

إعادة التوازن المالي للعقود:

- تسوية منازعات العقود من خلال تعديل الشروط المالية.
- تطبيقات القضاء في نظريات إعادة التوازن المالي.
- أهمية الوسائل البديلة لتسوية النزاعات العقدية.
- دور التحكيم كوسيلة فعالة لحل منازعات العقود الإدارية.
- إجراءات التحكيم وتشكيل محكمة التحكيم.

الوحدة التاسعة:

التحكيم في المنازعات الإدارية:

- مفهوم التحكيم في العقود الإدارية وأهميته.
- شروط اللجوء إلى التحكيم في النزاعات العقدية.
- الإجراءات القانونية لتشكيل محكمة التحكيم.
- بطلان حكم التحكيم وشروط تطبيقه.
- كيفية تنفيذ حكم التحكيم في العقود الإدارية.

الوحدة العاشرة:

دراسات حالة وحلول قانونية:

- دراسات حالة حول منازعات العقود الإدارية.
- تحليل الحلول القانونية لمختلف النزاعات.
- تطبيقات عملية لأحكام القضاء المتعلقة بالعقود الإدارية.
- تطوير استراتيجيات لتفادي النزاعات العقدية في المستقبل.
- تحسين الأنظمة القانونية الخاصة بإبرام وتسوية العقود.